منتدى الذّاكرة والغد
FORUM FOR MEMORY AND FUTURE

LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

ورقة سياسة عامة

أيلول 2023

بلسمة جراح الماضي في لبنان: دعم الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا

كريستل بركات ومكرم عويس

مصدر الصورة: لنعمل من أجل المفقودين

تأسَّس المركز اللبناني للدراسات LCPS عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

هذه ورقة سياسة عامة تمّ تطويرها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبتمويل من السفارة السويسرية لدى لبنان وسوريا، وبالشراكة مع منتدى الذاكرة والغد (FMF).

© جميع الحقوق محفوظة لـ FMF-LCPS-UNDP، 2023.

الآراء الواردة في ورقة السياسة العامة هذه لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الأمم المتحدة (UN)، ومن ضمنها UNDP، أو دولها الأعضاء، LCPS وFMF.

برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب 55-215، شارع ليون،
رأس بيروت، لبنان

رقم الهاتف: 01 93 79 1 961+
رقم الفاكس: 02 93 79 1 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org

بلسمة جراح الماضي في لبنان: دعم الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا

كريستل بركات ومكرم عويس

كريستل بركات

هي باحثة في المركز اللبناني للدراسات. تخرّجت مؤخراً من برنامج فولبرايت للطلبة الأجانب في لبنان من جامعة نورث كارولينا في غرينسبورو، وهي حائزة على درجة ماجستير في دراسات السلام والنزاعات.

مكرم عويس

هو المدير التنفيذي للمركز اللبناني للدراسات. عملَ سابقًا كأستاذ للعلوم السياسية والشؤون الدولية، وهو متخصّص في مجال تحليل وحلّ النزاعات، في الجامعة اللبنانية الأميركية.

مقدّمة

أكثر من ثلاثة عقود مرّت على انتهاء الحرب اللبنانية (1975-1990)، ومع ذلك لا يزال آلاف الأشخاص في عداد المفقودين أو المخفيّين قسرًا. وما زالت الإرادة السياسية تُمثّل عقبة كبيرة يجب التغلّب عليها للتمكُّن من معالجة هذه المشكلة. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد لغاية اليوم قائمة موحّدة للمفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان. ولقد قام العديد من منظمات المجتمع المدني بجمع البيانات على مرّ السنين، غير أنّ هذه البيانات لم تُدمَج بعد بشكل منهجي على المستوى الرسمي. فالرقم الرسمي الذي يشير إليه الكثيرون هو الرقم الذي أعلنته الحكومة اللبنانية في تقريرٍ صدَرَ في عام 1991 حيث قُدِّرَ عدد المفقودين والمخفيّين قسرًا بـ 17,415 شخصًا (هويجن وتوما, التاريخ غير محدّد). في المقابل, تشير بعض منظمات المجتمع المدني إلى أعداد العيّنات المرجعية البيولوجية والاستبيانات الفردية السابقة للاختفاء التي جمعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر, والتي تقارب 2000 عيّنة و3000 استبيان على التوالي (بيل, 2023).

تشمل الجهات الفاعلة الرئيسية التي شاركت عبر السنين في جمع البيانات المتعلقة بالمفقودين والمخفيّين قسرًا: لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان (CFKDL)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجمعية 'لنعمل من أجل المفقودين'، وأُمم للتوثيق والأبحاث، والمركز اللبناني لحقوق الإنسان (CLDH)، ولجنة دعم المعتقلين والمنفيّين اللبنانيين (سوليد)، وقوى الأمن الداخلي. وبادرَ العديد من الأفراد والمنظمات الأخرى إلى استكمال هذه الجهود لجمع البيانات بمشاريع وبرامج مرتبطة بالتعامل مع الماضي وملف المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان، وبناء سلام دائم ومستدام.

إنّ دوام إحياء قضية المفقودين قسرًا أمر بالغ الأهمية لمعالجة عواقب الحرب. وقد حال الفشل في التعامل مع هذه القضيّة دون شفاء عائلات المفقودين والمخفيّين قسرًا، والأفراد الذين كانوا سابقًا في عداد المفقودين أو المخفيّين قسرًا، وأيضًا دون شفاء مجتمعاتهم والمجتمع ككلّ. وهذا الأمر مهمّ بشكل خاصّ لأن قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا هي قضيّة شاملة تؤثّر على جميع مستويات وقطاعات المجتمع. على هذا النحو، الشفاء ضروريّ للبلد بأكمله من أجل المضيّ قدمًا.

تخلّلت العقود الماضية نجاحات وعقبات كثيرة. ومن أبرز الإنجازات إنشاء العديد من منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بالدفاع عن حقوق المفقودين والمخفيّين وأُسَرهم، والشعور الدائم بتبنّي هذه القضية لدى أُسَر المفقودين والمخفيّين، ومبادرات العمل المبتكرة، مثل خيمة الاعتصام في حديقة جبران خليل جبران العامة عام 2005.

بعد عقود من المناصرة من قبل أسر المفقودين والمخفيّين قسرًا ومن الدّعم من المجتمع المدني، أصدر مجلس شورى الدولة في عام 2014 قرارًا يعترف بحقّ الأسر في معرفة مصير أحبّائهم المفقودين والمخفيّين قسرًا (المركز الدولي للعدالة الانتقالية, 2014). وفي عام 2018، أدّى الضّغط المستمرّ من قبل أفراد عائلات المفقودين والمخفيّين قسرًا والأفراد المعنيّين ومنظّمات المجتمع المدني إلى إقرار قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا (قانون رقم 2018/105). وكانت هذه فرصة سبّاقة لأنها خلقت آليّة معترف بها من قبل الدّولة للتّعامل مع الماضي. وقد مثّل الإنشاء الفعليّ للهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا في عام 2020 نقطة تحوّل رئيسيّة أخرى.

أما العقبات الدائمة، فتشمل مرور الزمن، ما يُؤدّي إلى تضاؤل الأمل بالعثور على المفقودين والمخفيّين قسرًا، خصوصًا مع تقدّم الأهالي في السنّ ووفاتهم؛ ووفاة المرتكبين والشهود الذين يستطيعون توفير معلومات أساسية؛ والبيانات المشتّتة وغير الموحدة بشأن المفقودين والمخفيّين قسرًا؛ وندرة التمويل لهذه القضية، التي تُرجمت إلى عدم القدرة على تقديم الدعم النفسي والطبي والقانوني لأُسَر المفقودين والمخفيين قسرًا؛ فضلًا عن قانون العفو الذي صدرَ عام 1991 في نهاية الحرب الأهلية والذي يمنع دفع التعويضات ومساءلة المرتكبين(على الرغم من أن الحقوقيّين يعتبرون الاختفاء جريمة مستمرة، وبالتّالي يعفونهم من القانون).

كذلك، اصطدم دور الهيئة الوطنية ومهمّتها بالأزمات السياسية والاقتصادية اللبنانية المتداخلة التي حدّت من قدرتها على القيام بمسؤولياتها وتأمين الموارد البشرية والمالية. وسيتمّ تفصيل هذه النّقطة لاحقًا في هذه الورقة. وكما تردَّدَ على لسان جميع المخبرين الذين أُجريت معهم مقابلات، يُشكّل تفعيل دور الهيئة الوطنية ومهمّتها أولويةً قصوى، نظرًا إلى الأدوار الحاسمة الموكلة إليها لناحية القيادة والتحقيق.

بالتالي، ستُركِّز هذه الوثيقة السياساتية على الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا، بدءًا باستكشاف دورها ومهمّتها على النحو الوارد في قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا. ثمّ، ستبحث الوثيقة في تطبيق الهيئة الوطنية لدورها ومهمّتها على أرض الواقع، مع التركيز على الشواغل المتعلقة بالبيانات، على وجه الخصوص، قبل الانتقال ختامًا إلى التحديات المستمرة المحيطة بقضية المفقودين والمخفيّين قسرًا، مع تقديم سلسلة من التوصيات السياساتية لدعم عمل الهيئة والدفع بالقضية إلى الأمام.

المنهجيّة

في عام 2022، تولّى منتدى الذاكرة والغد، وهو جهة وطنية تضمّ عددًا من المنظمات والأفراد الذين يعملون على القضايا المتعلّقة بالتعامل مع الماضي، بما في ذلك قضية المفقودين والمخفيّين قسرًا، بالتعاون مع المركز اللبناني للدراسات، مهمّة مراجعة التقدم المحرز على صعيد القضية المهمة للمفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان.

تناول البحث المكتبي العديد من المقالات والتّقارير الأكاديميّة الصّادرة عن مختلف المنظّمات الدّوليّة والمحلّيّة التي تعمل على قضية المفقودين والمخفيّين قسرًا. وتمّ استكمال ذلك بعقد طاولة مستديرة في كانون الأول 2022. وقد جمعت هذه الطاولة المستديرة 20 من أصحاب المصلحة حول 'قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان: الماضي والحاضر والآفاق المستقبليّة' لتقييم التّقدّم المحرز حتّى الآن، ولتحديد التّحدّيات القائمة والفرص المتاحة للتّغلّب على هذه التّحدّيات ودعم جهود الجهات المعنية. وضمّت الطاولة المستديرة أعضاءً من الهيئة الوطنية، وممثّلي منظّمات المجتمع المدني المتخصّصة، وأهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا، ونشطاء ومشرّعين وباحثين، وممثّلي المنظّمات الدّوليّة.

تلت الطاولة المستديرة 23 مقابلة فرديّة وجماعيّة مع مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك المفوّضين وأفراد عائلات المفقودين والمخفيّين قسرًا، وممثّلين عن مختلف الأحزاب السياسيّة، ونشطاء حقوق الإنسان، واللجنة الدّوليّة للصليب الأحمر، والشّباب والجهات الفاعلة المحلّيّة المعنيّة بالقضيّة من مناطق لبنانيّة مختلفة، وأعضاء من منظّمات المجتمع المدني المحليّة والدّوليّة العاملة على هذه القضية.

استفادت عمليّة تطوير هذه الورقة من المداخلات والتّعليقات القيّمة من منتدى الذاكرة والغدّ. وتمّت استشارة لجنة فرعيّة مخصّصة من منتدى الذاكرة والغدّ خلال جميع مراحل البحث. وتقدّم ورقة السيّاسة النّاتجة لمحة عامة عن القضّيّة والتّوصيات. كما تُبلغ منتدى الذاكرة والغدّ وأصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في هذه القضيّة المهمّة ودعم مهمّة الهيئة الوطنيّة وعملها.

وفي حين سعت هذه الورقة إلى أن تكون شاملة قدر الإمكان من خلال اعتماد عمليّة تشاوريّة واسعة النّطاق، إلاّ أنّ العائق الرئيسي لها هو حجم عيّنة الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، ولا سيّما أفراد عائلات المفقودين والمخفيّين قسرًا والأحزاب السياسيّة.

دور الهيئة الوطنية ومهمّتها بموجب القانون 2018/105

أُنشئت الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا من خلال إصدار القانون 2018/105 الذي ينصّ بوضوح على دور الهيئة الوطنية ومهمّتها، ويُحدّد صلاحياتها بالتفصيل.

ينصّ القانون على الحق في المعرفة، والحق في المساواة، وعدم التمييز الذي يتعيّن على الهيئة الوطنية والسلطات والكيانات الأخرى احترامه، وحق أهالي المفقودين والمخفيين قسرًا في البقاء على اطلاع على عمل الهيئة والتقدم المحرز، والحق في التعويض بناءً على اقتراح الهيئة الوطنية المقدّم على أساس كل حالة على حدة إلى وزير المالية ووزير العدل (البرلمان اللبناني، 2018).

يؤكّد القانون أيضًا استقلاليّة الهيئة الوطنيّة. وتؤكّد المادّتان 9 و23 على استقلالها الإداري والمالي. وتشدّد المادّتان 9 و11 على استقلال أعضائها. وقد ورد ذكر هذا الاستقلال أيضًا في المادة 13, كجزء من القَسَم الذي يؤدّيه المفوّضون. وتسلّط المادة 24 الضّوء على ضرورة ضمان عدم مساس أيّ دعم خارجي باستقلاليّة الهيئة. علاوة على ذلك, يشدّد قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا على ضرورة تزويد السلطات الهيئة الوطنية بالمعلومات التي تملكها بشأن المفقودين والمخفيّين قسرًا, والتعاون معها عند الاقتضاء, والامتناع عن التأثير في جهود تقصّي الحقائق أو عرقلتها (توما وزغبور, 2020).

تتألّف الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيّين قسرًا من 10 أعضاء: ممثّلان اثنان عن أفراد أُسَر المفقودين والمخفيّين قسرًا، ومحاميان اثنان يمثّلان نقابتَي المحامين في بيروت وطرابلس، وقاضيان متقاعدان، وطبيب شرعي، وأستاذ جامعي، وناشطان حقوقيان. يتولّى تسعة من أصل عشرة أعضاء هذه الأدوار بشكل طوعيّ، في حين أنّ رئيس الهيئة الوطنية موظف متفرّغ يتقاضى أجرًا شهرياً. بالتالي، لا يمكن لرئيسَ الهيئة الوطنية أن يشغل منصبًا آخر (البرلمان اللبناني، 2018). ويحصل الأعضاء الآخرون في الهيئة الوطنية على تعويضٍ عن التكاليف المترتّبة عن حضور الجلسات حصرًا.

يُعيَّن أعضاء الهيئة الوطنية بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد. ويتولّى مجلس الوزراء تعيين البديل لسدّ أي شغور قد يطرأ. ويُشترَط أن يكون العضو لبنانياً منذ أكثر من 10 سنوات, وغير محكوم عليه بجناية أو جنحة, وألّا يقلّ عمره عن 35 عامًا, وأن يكون مشهودًا له باستقلاليّته وأخلاقه ونزاهته, وأن يكون لديه خبرة لا تقلّ عن 10 سنوات. ويتمتّع الأعضاء بالحصانة خلال فترة ولايتهم. وبعد أداء قسَم اليمين الدستوري أمام الرئيس اللبناني, ينتخب الأعضاء العشرة

رئيسًا ونائبًا للرئيس وأمينًا عامًا وأمينًا للصندوق (البرلمان اللبناني، 2018).

وفقًا للمادة الـ 19 من قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا, يُفترَض أن يجتمع أعضاء الهيئة الوطنية مرة كلّ شهر. تشتمل مهامهم أيضًا, استنادًا إلى المادة الـ 15, على وضع النظام الداخلي وقواعد الأخلاقيات الخاصة بهم في غضون شهرين بعد أداء اليمين أمام رئيس الجمهورية. وبحسب المادة الـ 20, يمكنهم إنشاء لجان فرعية لتسيير عملهم, عند الاقتضاء. وبناءً على المادة الـ 21, يُعاوِن الهيئة الوطنية جهازٌ إداري على رأسه مدير تنفيذي (البرلمان اللبناني, 2018).

في ما يتعلّق بالموارد، بموجب المادة الـ 24 من قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا, يُخصِّص مجلس الوزراء ميزانية سنوية للهيئة الوطنية ويُسمَح لها بقبول التبرّعات من المنظمات, شرط الموافقة عليها بمرسوم وزاري ومراعاة القوانين المرعية الإجراء واستقلالية الهيئة الوطنية (البرلمان اللبناني, 2018).

تقود الهيئة الوطنية عمليةَ بحثٍ للكشف عن مصير المفقودين والمخفيّين قسرًا. تبدأ هذه العملية بتوحيد قوائم المفقودين والمخفيّين قسرًا المستقاة من جميع المصادر المتوافرة. كذلك، تُعنى الهيئة الوطنية بجمع المعلومات المتعلقة بأحداث الاختفاء، والمقابر الجماعية المحتملة، وأماكن الاحتجاز المحتملة، وأي سجلات فردية متاحة، بما في ذلك المعلومات الطبية وشهادات شهود العيان والمواد الأرشيفية. وتعمل جميع هذه البيانات المُجمّعة على توجيه مساعي التحقيق الأولية التي تشمل تحليلًا للسياق.

وانطلاقًا من عملية جمع البيانات، هناك إجراءات عديدة يُمكن أن تتّخذها الهيئة الوطنية، مثل الاتصال بالأفراد أو السلطات للتنسيق بشأن المزيد من التفاصيل، والبحث عن الجثث واستعادتها، وكذلك التحقيق في المسائل مع اتّباع المعايير الدولية، وفحص الرفات المُستعاد للتعرّف إليه من خلال التحقق من التفاصيل والبيانات المتاحة. وتختلف الإجراءات المتّخذة بحسب كل حالة. ففي بعض الظروف، تكون العملية معقّدة والمعلومات محدودة، وقد تتمكّن الهيئة الوطنية من الحصول على معلومات جزئية عن مصير الشخص المفقود و/أو المخفيّ قسرًا (السفارة السويسرية لدى لبنان وسوريا واللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2022).

تتلقّى الهيئة الوطنية طلبات للبحث عن المفقودين والمخفيّين قسرًا الذين كانوا يُقيمون في لبنان وفُقدوا في لبنان، بصرف النظر عن جنسيّتهم (البرلمان اللبناني، 2018).

التّحدّيات المستمرّة في بلسمة جراح الماضي

الأزمات الاقتصادية والسياسية المتداخلة في لبنان

أوّلاً، تأثّرت الهيئة الوطنية سلبًا في ظلّ الأزمات الاقتصادية اللبنانية المتداخلة، وأخيرًا الفراغ السياسي على مستوى الرئاسة اللبنانية، بالإضافة إلى قيام مجلس الوزراء بمهمة تصريف الأعمال. فالأزمة المصرفية وتراجُع قيمة العملة الوطنية لم يُؤدّيا إلى خفض قيمة الميزانية السنوية التي ينبغي أن تحصل عليها الهيئة الوطنية فحسب، بل ساهمَ ذلك أيضًا في تأخير قدرتها على الحصول على هذه الأموال وإنشاء حساب مصرفي حتى منتصف عام 2023.

ونظرًا للفراغ على مستوى رئاسة الجمهورية اللبنانية وحكومة تصريف الأعمال، تعذّر ملء المراكز الشاغرة ضمن الهيئة الوطنية، حيث تتطلّب مرسومًا صادرًا عن مجلس الوزراء، تبعًا للمادة الـ 16 من قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا. ويجب على العضو (الأعضاء) الجديد (الجدد) الذي (الذين) يجري تعيينه/هم أداء قسَم اليمين أمام رئيس الجمهورية وفقًا للمادة الـ 13 من القانون 105. علاوةً على ذلك، باتت الهيئة الوطنية غير قادرة على تلقي التمويل الخارجي، إذ قد لا يتمكّن مجلس الوزراء من توقيعه تماشيًا مع المادة الـ 24. بالتالي، يمكن حاليًّا توفير الدعم غير المباشر وغير المالي حصرًا.

الطابع الطوعي لعضوية الهيئة الوطنية

يبرز تحدٍّ اقتصادي آخر مرتبط بالأزمات اللبنانية، وهو الطابع الطوعي لمناصب العضوية التي يشغلها أعضاء الهيئة الوطنية. فرئيس الهيئة هو الموظف المتفرغ الوحيد الذي يتقاضى المال لقاء عمله، بينما الأعضاء التسعة الآخرون متطوّعون. ونظرًا إلى الصعوبات الاقتصادية في لبنان، اضطرّ هؤلاء الأفراد التسعة إلى التوفيق بين مسؤوليات متعدّدة بدلاً من أن يتمكّنوا من تكريس الوقت الكافي للهيئة الوطنية. وقد أعرب البعض عن إمكانية ضمان حصول جميع أعضاء الهيئة الوطنية على نوع من التعويض المادّي حتى يتمكّنوا من تكريس المزيد من وقتهم لتأدية مهامهم.

عدم وجود مقرّ للهيئة الوطنية

يتمثّل التحدي الثالث في أنّ الهيئة الوطنية ما زالت لا تملك مقرًّا أو عنوانًا يسمح لها بتلقّي المراسلات أو الحصول على المعلومات من المخبرين. في الوقت الراهن، يجتمع أعضاء الهيئة الوطنية في المقاهي وأماكن أخرى غير رسمية، وكذلك في مكتب 'لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان' التي تُعاني أيضًا من محدودية مواردها المالية.

وإلى جانب الصعوبة الاقتصادية لناحية تأمين مقرّ للهيئة الوطنية، شدّد الأعضاء الذين جرت مقابلتهم على ضرورة تمتُّع هذا الموقع بمواصفات معيّنة. على سبيل المثال، يجب أن يكون في مكان منعزل يضمن الخصوصية للمخبرين، ويجب تأمينه ماديًّا في ما يتعلق بحماية البيانات التي تتوافر فيه، ولا سيما أنه كان من المتوقع تسليم جميع البيانات التي جُمعَت عبر العقود الماضية للهيئة الوطنية في مرحلة معيّنة.

تحديات التوظيف والعضويّة

حالَ عدم توافر الأموال دون تعيين الجهاز الإداري الذي من المفترض أن يقدّم الدعم إلى الهيئة الوطنية في أعمالها، بمن في ذلك الموظّفون، لإدارة المؤسّسة والإشراف على عملية إدارة البيانات وصيانة الموقع الإلكتروني وتحميل المستندات الرئيسيّة عليه، بالإضافة إلى المساعدة في تنظيم مبادرات التوعية والفعاليّات الرامية إلى زيادة وعي عامّة الناس في ما يتعلّق بهذه القضيّة.

علاوةً على ذلك، استقال بعض أعضاء الهيئة الوطنيّة المُشكَّلة في عام 2020 قبل انتهاء فترة ولايتهم، ما أدّى إلى إرجاء العمل على مدوّنة قواعد السلوك والنظام الداخلي لفترة من الزمن. في الوقت الراهن، ما زالت الهيئة الوطنيّة تفتقر إلى عضوَيْن، ويجب أن يعيّنهما مجلس الوزراء. فالظروف السياسيّة والفراغ الرئاسي أديا إلى مزيدٍ من المماطلة في تعيينهما وتثبيتهما.

تطوير النظام الداخلي ومدوّنة قواعد السلوك

حتى وقت إعداد هذا التقرير في أوائل عام 2023، أبلغَنا أعضاءُ الهيئة الوطنيّة أنهم أنهوا النظام الداخلي والنظامَيْن الإداري والمالي ومدوّنة قواعد السلوك والتخطيط الاستراتيجي على مدى ثلاث سنوات. وصبّوا تركيزهم على إرساء هذه الأسس المتينة ليستند إليها أعضاء الهيئة الوطنيّة في فترة عضويّتهم. وأشارَ الكثير من أعضاء الهيئة إلى الحاجة إلى إرساء الأُسُس في الداخل قبل التوجّه إلى عامّة الناس على صعيدٍ أوسع. ولقد عقدوا مؤتمرًا صحافيًا في شهر كانون الأوّل/ديسمبر 2022 بهدف مخاطبة الرأي العام وعائلات المفقودين ومناقشة مهامهم وعملهم والتحديات التي يواجهونها.

خطر فقدان الذاكرة المؤسسيّة

بما أنّ أعضاء الهيئة الوطنيّة يُعيَّنون لمدّة 5 سنوات غير قابلة للتجديد كما ذُكِر سابقًا، يكمن أحد أبرز التحديات في خطر فقدان الذاكرة المؤسسيّة.

خضع أعضاء الهيئة، حتى الآن، لتدريبٍ في جوانب مهمّة من عملهم وأدوارهم، قدّمته اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر. وما يثير القلق، أنّ هذا التدريب قد لا يُمرَّر إلى أعضاء الهيئة الوطنيّة المستقبليين. إضافةً إلى ذلك، يحتاج التدريب إلى تأمين الموارد الماليّة وتخصيص الوقت الكافي له. ومع عدم توافر هذه الموارد الماليّة لتوسيع نطاق التدريب ليشمل كلّ عضو جديد في الهيئة الوطنيّة، من المحتمل هدر الوقت، ما يشكّل مصدر قلق كبير، إذ إنّ كلّ يوم يمرّ يعني فقدانًا مُحتملًا للأدلّة والقدرة على التوصّل إلى الحقيقة.

عدم قدرة الهيئة الوطنيّة على تخزين البيانات في الوقت الراهن

يشكّك الكثير من الأفراد والكيانات بالهيئة الوطنيّة وقدراتها. ويعود سبب ذلك أساسًا إلى الفجوات في التفاعل معها، وقلّة المعلومات المتوافرة عنها، والتحديات التي تواجهها. وقد يصعب أن تصبح الهيئة الوطنيّة مركزًا لكلّ البيانات المُجمّعة ما دامت قدراتها محدودة. فلا بدّ أن تتوافر ظروف وشروط محدّدة لحماية البيانات والعيّنات البيولوجيّة، الأمر الذي لا يزال بعيد المنال. وتجدر الإشارة إلى أنّ ذلك يتطلّب تأمين الكهرباء باستمرار، إضافةً إلى توفير درجة الحرارة المناسبة. وحتى إذا حقّقت الهيئة الوطنيّة بعض التحسّن في ما يتعلّق بأوضاعها وظروفها، ينبغي إجراء تحليل للمخاطر وفقًا للخبراء الذين أُجريت معهم المقابلات لتحديد ما إذا كان من الآمن أن تُخزَّن البيانات لدى الهيئة الوطنيّة، حتى مع إمكانيّة أن تحتفظ اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، على سبيل المثال، بنسخة عن هذه البيانات، وذلك نظرًا للظروف السياسيّة والاقتصاديّة الحاليّة.

البيانات المشتّتة والحاجة إلى توحيد البيانات وتبويبها

تشمل البيانات، في حدّ ذاتها، العديد من الإشكاليات. بدايةً، وافق جميع المخبرين الذين أُجريت معهم المقابلات على ضرورة توحيد البيانات لتجنّب الازدواجية وتبويبها ليسهل الوصول إليها. واعتبروا أن اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر هي الجهة الأكثر اختصاصًا لتنفيذ هذا العمل بسبب نقص القدرات لدى الهيئة الوطنيّة في الوقت الحالي. وبحسب ما أفاد به المؤلّفون، تتوافر لدى اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، ومنظّمة أمم للتوثيق والأبحاث، ومنظّمة 'لنعمل من أجل المفقودين'، والمركز اللبناني لحقوق الإنسان، وقوى الأمن الداخلي، ولجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد)، بيانات تتعلّق بالمفقودين والمخفيين قسرًا. وتحتفظ بعض الأحزاب السياسيّة أيضًا بقوائمها الخاصة بشأن المفقودين والمخفيين قسرًا المنتمين إليها.

للأسف، اعتبر معظم المخبرين الذين أُجريت معهم المقابلات أنّه يتعذّر الوصول إلى بيانات سوليد بعد وفاة غازي عاد الذي كان يُدير البيانات (منظّمة العفو الدوليّة، 2016).

التحديات المتعلّقة بجمع بيانات اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر

أفاد ممثّلو المنظّمات الذين أُجريت معهم المقابلات أن بياناتهم في الغالب ذات طبيعة نوعيّة، وتركّز على المقابلات مع أفراد أُسَر المفقودين والمخفيين قسرًا. وحدّدت اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر أنها كانت تعمل على جمع بيانات سابقة للاختفاء من خلال تطوير ورقة معلومات فرديّة لكلّ شخص مفقود أو مخفيّ قسرًا بعد التواصل مع أقارب المفقودين والمخفيين قسرًا. تستند هذه الأوراق الفرديّة على 60 سؤالاً يتمّ طرحها على أفراد الأسرة عن تذكّرهم للأحداث، ومكان وجود الضحايا آنذاك، والمعلومات الديمغرافيّة عندما فُقِدوا أو اختفوا، وملابس الضحايا، وما إلى ذلك.

أعاقت جائحة كوفيد-19 جهود اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر, ما أجبرها على وقف عملية جمع البيانات في عام 2019, لكنّها استأنفت عملها في هذا الصدد في عام 2022 وأعطت الأولويّة لأفراد الأسرة الأكبر سناً, ما يجعل الأدلة أكثر عُرضة للخطر لناحية مرور الوقت. وجمعت اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر حاليًا ما يُناهز 3000 ورقة معلومات فرديّة. كذلك، جُمِعَت العيّنات البيولوجيّة في الماضي وحُفظت وفقًا لإرشادات علميّة محدّدة، بما في ذلك درجة الحرارة الثابتة؛ وجرت معالجتها وحمايتها وفقًا للمعايير الدوليّة.

صعوبة الوصول إلى اللبنانيين في المهجر لجمع البيانات

تكمن إحدى المشاكل المرتبطة بالبيانات في الهجرة الجماعيّة التي حدثت في أثناء الحرب الأهليّة وبعدها، ما يسبّب صعوبةً في تحديد اللبنانيين في المهجر والوصول إليهم لجمع البيانات الخاصة بالأقارب المفقودين التي قد تتوافر لديهم. وتجدر الإشارة إلى أن ما بين 600 ألف و900 ألف لبناني غادروا الأراضي اللبنانيّة خلال حرب 1975-1990 (مورفي, 2006). وسافر العديد من أُسَر المفقودين والمخفيين قسرًا من دون تقديم البيانات التي بحوزتهم إلى منظّمات المجتمع المدني أو اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، مع الإشارة إلى أن هذه الكيانات جمعت البيانات على الصعيدَيْن المحلي والوطني. بالتالي، لا يزال من المهمّ النظر في كيفيّة جمع البيانات المتعلّقة باللبنانيين في المهجر.

إبقاء القضية حيّة

لا تزال بعض القضايا عالقة لناحية القدرة على تحديد مصير المفقودين والمخفيين قسرًا. ويُعَدّ إبقاء القضيّة حيّة إحدى المشاكل الرئيسيّة لأسباب عدّة:

- لا يوجد حتى الآن قرار في ما يتعلّق بالتّقدّم في مقاربة متعدّدة السّرد لتاريخ الحرب الأهلية، حيث نصّ اتّفاق الطّائف على ضرورة اعتماد سرديّة وطنيّة موحدّة: 'إعادة النّظر في المناهج وتطويرها بما يعزّز الانتماء والانصهار الوطنيّين، والانفتاح الرّوحي والثّقافي وتوحيد الكتاب في مادّتي التّاريخ والتّربية الوطنيّة'.
- عدم تعريف الأجيال الصاعدة بشكل كافٍ على تداعيات الحرب الأهليّة وقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا على المستوى الوطني، رغم الجهود التي تبذلها منظّمات المجتمع المدني، و
- هناك ميل للسرّيّة في بعض العائلات والبلدات في لبنان نتيجة غياب عمليّات مصالحة جدّيّة على المستوى الوطني.

قدّمت منظّمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديميّة التي تسعى لإبقاء القضيّة حيّة الكثير من المبادرات. ولكن، يجب على منظّمات المجتمع المدني والمؤسّسات الرّسميّة بذل جهود إضافيّة، ولا سيّما في ما يتعلّق بالوصول إلى المناطق النائية واللبنانيين في المهجر.

علاوةً على ذلك، شدَّدَ الكثير من المخبرين على أنّ الإعلام يصبّ تركيزه، على ما يبدو، على قضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا مع اقترابنا من تاريخ 13 نيسان/أبريل فقط, وهو تاريخ اندلاع الحرب الأهلية (1975-1990). ونذكر تاريخاً آخر ذا صلة بالنشاط الإعلامي المرتبط بالمفقودين والمخفيين قسرًا, وهو 30 آب/أغسطس، أي اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري. تكمن مشكلة التركيز على هذين التاريخين في أنّ الجهود المستمرة والإبداعيّة لإبقاء القضية حيّة لا تبرز على الإطلاق أو لا تحظى بالتغطية الكافية.

إضفاء الطابع الإنساني على أُسَر المفقودين والمخفيين قسرًا ودعمها

شكّلَ إضفاء الطابع الإنساني على الأُسَر مصدرَ قلقٍ آخر، إذ شعر بعض المخبرين أنه غالبًا ما اتصل الأفراد ووسائل الإعلام بأُسَر المفقودين والمخفيين قسرًا للاطلاع على قصصهم التي وُضعت لاحقًا في طيّ النسيان. يعاني الكثير من أفراد الأُسَر صعوباتٍ عاطفيّة ونفسيّة بسبب صدمة الحرب الأهليّة، وفقدان أو اختفاء أحد أقربائهم، ولا يحصلون على الدعم النفسي أو الطبي أو الترفيهي أو القانوني اللازم (منظّمة الحركة القانونيّة العالميّة Legal Action Worldwide، 2021).

التأثير المستمرّ لقانون العفو العام الذي صدرَ في عام 1991

بعد انتهاء الحرب اللبنانية (1975-1990), صدرَ قانون عفو عام في عام 1991. وقد شرّع هذا القانون عفوًا عن الجرائم السياسيّة التي ارتكبها القادة والمقاتلون قبل 28 آذار/مارس 1991 (المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة, 2014). ونتيجةً لهذا القانون والمناقشات التي أدّت إلى إنشاء الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيين قسرًا، حُدّد مفهومها كهيئة لتقصي الحقائق بطبيعتها، ما يعني أن مهمّتها تُركّز على اكتشاف حقيقة ما حدث للمفقودين والمخفيين قسرًا. ولا يمكنها مقاضاة الجناة أو الأفراد على جرائم ارتُكِبَت في الماضي (أي في أثناء الحرب الأهليّة)، لكن يمكنها ملاحقة الشهود الذين يحجبون الحقيقة أو يضللونها عن قصد.

الاتجار بالأطفال في أثناء الحرب الأهلية وبعدها

في ما يتعلّق بالاتجار بالأطفال، منذ الستينيّات، تعرّض ما يقارب 10000 طفل للاتجار خارج لبنان (فارزي, 2016). وعندما كبر الأطفال الذين كانوا ضحية للاتجار خلال الحرب الأهليّة، عرفوا أنهم كانوا عرضة للاتجار، وبدأوا العمليّة الشاقة للبحث عن عائلاتهم البيولوجيّة، كذلك فإنهم يسعون ليُصنَّفوا من ضمن المفقودين والمخفيين قسرًا. وبالتالي، يُحتمل أن يندرجوا ضمن صلاحيات الهيئة الوطنيّة على أمل لمّ شملهم مع أُسَرهم. ولا بدّ من مناقشة هذه المسألة على مستويات متعدّدة. وعلى وجه الخصوص، تُنصح الهيئة بدراسة هذا الموضوع من جوانبه المختلفة وتحديد ما إذا كان ينبغي تناوله أم لا، نظرًا لكونه نتيجة للحرب.

الجدل المحيط بالمقابر الجماعيّة

على مرّ السنين، اعتُبرت قضيّة المقابر الجماعيّة قضيةً مثيرة للجدل لأسباب عدّة. فالمشاكل الخلافيّة الرئيسيّة المرتبطة بالمقابر الجماعيّة تتعلّق بمواقعها السريّة ووجهات النظر المختلفة التي يتبناها عامّة الناس لناحية فتحها وفحص الرفات ومطابقته مع عيّنات البيانات، أو إبقائها مغلقة والامتناع عن 'إزعاج الموتى' (واديل، 2018). في حين أنّ قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا يفرض على الهيئة حفر المقابر الجماعيّة واستخراج الرّفات، إلا أنّ وجهات النظر متباينة بشأن فتحها، وبشأن عمليّة فتحها، والتّوقيت، والأثر.

ومن دواعي القلق الأخرى المتعلّقة بالمقابر الجماعيّة، كيفيّة تحديد ما إذا كان الرفات المجهول الهويّة يعود لأشخاص مفقودين أو مخفيين قسرًا، وخصوصًا في ظل عدم اكتمال البيانات المتعلّقة بجميع المفقودين والمخفيين قسرًا (أرشيف ذاكرة لبنان، التاريخ غير محدد). وعلى هذا النحو،

تظلّ المقابر الجماعيّة موضوعًا سياسيًا وحساسًا للغاية، ويشير إليه البحث والعديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات باعتباره تحديًا مستمرًا.

حماية المخبرين لتشجيعهم على تقديم المعلومات

يملك الأفراد الذين كانوا منخرطين في السياسة خلال الحرب الأهليّة معلومات حسّاسة، ولكنهم غير مستعدين حاليًا للإفصاح عنها حتى للهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيين قسرًا بسبب مخاوفهم من ردّ فعل اجتماعي يُمارَس ضدهم وضد أُسَرهم.

وبينما يعالج قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا هذه القضية، إلّا أنّ هناك حاجة إلى أن تمضي الهيئة قُدمًا في تطوير برنامج قويّ لحماية الشّهود، والتّعلّم من البلدان الأخرى لحماية المخبرين وحثّهم على التّقدّم بالمعلومات.

في أثناء المقابلات مع ممثّلي الأحزاب السياسيّة، شدد هؤلاء على الحاجة إلى إنشاء برنامج لحماية الشهود، من شأنه أن يحتوي على عناصر مستوحاة من الأمثلة الدوليّة. يُفترَض أن يُركّز هذا البرنامج على حماية المخبرين أنفسهم وأُسَرهم، ويجب أن يشمل الجناة والشهود. ويمكن المركزَ الدولي للعدالة الانتقاليّة المساعدة في هذه المسألة. يمكن وضع دراسة استقصائيّة وتنفيذها للحصول على مدخلات المخبرين في ما يتعلّق بالعناصر التي من شأنها أن تزيد من إحساسهم بالأمان وتشجعهم على تقديم المعلومات التي في حوزتهم.

المخفيون قسرًا في السجون السورية

أخيرًا، برزت صعوبات عديدة لناحية التوصّل إلى حل بشأن المخفيين قسرًا في السجون السوريّة. ويعود سبب ذلك إلى الوضع السياسي الحالي مع سوريا وتراجُع العلاقات بين الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة. فهذا النقص في التواصل والتعاون أدّى إلى عدم القدرة على إعادة المخفيين قسرًا في السجون السورية.

بشكل عام، يحقّ للمخفيين قسرًا في السجون السوريّة وأُسَرهم الحصول على تعويضات. ويجب إشراكهم في عمل جميع الجهات الفاعلة التي تشارك في حلّ قضية المفقودين والمخفيين قسرًا.

التوصيات السياساتية

الاحتياجات الخاصة بالتوعية

أفراد الأُسَر

تكافح الهيئة الوطنيّة لتأمين الموارد وتستند إلى ما حقّقه المؤتمر الصحفي الذي نظّمته في شهر كانون الأوّل/ديسمبر من عام 2022، إنّما من المهمّ الحفاظ على التواصل المستمر مع أفراد أُسَر المفقودين والمخفيين قسرًا. ونظرًا إلى تقدُّم بعض أفراد الأُسَر في السنّ، يمكن تحقيق هذا التواصل من خلال التعاون مع منظّمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال. على سبيل المثال، يمكن تنظيم فعاليّات وطنيّة ومحليّة لنشر الوعي حول هذا الموضوع، وإبراز وجود الهيئة الوطنيّة ودورها، والطرق التي يمكن أن تساعدهم بها. ويمكن منظّماتِ المجتمع المدني المتخصّصة أن تساعد في وضع استراتيجيّة تعاون تتعلّق بهذه الحاجة والبيانات التي يملكونها عن أفراد الأُسَر.

وضع استراتيجيّة تواصل هادفة

عند الحديث عن التوعية والتواصل، لا بدّ من التوقّف عند الحاجة إلى وضع استراتيجيّة تواصل خاصة بالهيئة الوطنيّة، بغية الوصول إلى عامّة الناس وتوعيتهم. فالهيئة الوطنيّة كانت تعمل بالفعل على مثل هذه الاستراتيجيّة داخليًا. ولكن، من المفيد لها أن تتلقّى استشارة من خبير في هذه المواضيع لمساعدتها في وضع استراتيجيّة أكثر استهدافًا للجمهور وموجّهة نحو الأهداف، مع تحديد الجماهير الرئيسيّة التي ينبغي الوصول إليها على منصّات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الطرق الفضلى للتواصل مع هذه الجماهير.

شدَّدَ المخبرون على أهمية سرد القصص عندما يتعلّق الأمر بنشر الوعي في الموضوع. وهذا مجال آخر يتطلّب التدريب والدعم لأعضاء الهيئة الوطنيّة. يمكن أن تسخّر جماعات المجتمع المدني المعنية التي تتعاون معًا خبراتها وجهودها في التسويق الرقمي للمساعدة في التدريب والإعداد المؤقّت للوظائف إلى أن تتوافر لدى الهيئة الوطنيّة القدرة على ملء هذه المناصب. وممّا لا شكّ فيه، أنّ الحصول على دعم أعضاء الهيئة الوطنيّة وحضورهم خلال الفعاليّات المختلفة ذات الصلة بالقضيّة، وتقديم نبذة عن الهيئة الوطنيّة وعملها، عناصر أساسيّة أخرى لا بدّ من ترشيدها عبر جهود منظّمات المجتمع المدني المعنيّة ومبادراتها.

التعاون مع وسائل الإعلام

من المهم مواصلة جهود التواصل والتوعية في المناطق النائية ومع الأجيال الشابة، إما بالتوجّه إلى تلك المناطق شخصيًا، وإما بتنظيم أحداث وفعاليّات مختلفة عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يجب المواظبة على تنظيم فعاليّات لتخليد ذكرى القضيّة. وبالطبع، تظلّ الحاجة إلى التركيز على الأيام الدولية قائمة. ويُعتبر سرد القصص حول القضيّة المطروحة ضروريًا كذلك. أما الطريقة الفضلى لهذه المقاربة، فتكمن في تحديد الحلفاء في وسائل الإعلام، وبصورة خاصّة الصحافيّون ومقدّمو البرامج الإخباريّة التلفزيونيّة والشخصيّات العامة الذين أبدوا تأييدهم ودعمهم لقضية المفقودين والمخفيين قسرًا. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاحتفاظ بقائمة بأسمائهم يساعد في تسليط الضوء على الأحداث والفعاليّات قبل حدوثها، حتى يتمكنوا من إدراجها في جدول أعمالهم وتغطيتها. وسيكون من المُفيد عقد اجتماع منتظم مع هؤلاء الحلفاء من وسائل الإعلام وإبلاغهم بجدول زمني شهري أو سنوي للأحداث والفعاليّات، بما في ذلك الأيام الدوليّة وغيرها من المبادرات الوطنيّة والمحليّة، وذلك لضمان تغطيتها جميعها بشكل كافٍ. وفي هذا الإطار، يمكن منظّماتِ المجتمع المدني المعنيّة المساعدة في وضع هذا الجدول الزمني وتحديد أسماء الحلفاء والشخصيّات الإعلامية الرئيسية. ومن العناصر المفيدة الأخرى تعريف الجامعات التي تتضمّن أقسام وتخصّصات في الصّحافة والإعلام على هذه القضية.

التعاون مع البلديّات لزيادة الوعي

يجب أن تحافظ أُسَر المفقودين والمخفيين قسرًا، هي الأخرى، على نشاطها والتزامها، ويجب أن تخضع البلديّات لتدريبات خاصة بهذه القضيّة، وأن تلقى التشجيع لتطوير برامجها الخاصة في هذا الإطار، بالتشاور مع منظّمات المجتمع المدني المعنية. يمكن هذه المنظّمات أن تساعد في وضع دليل وإرشادات للبرنامج، بالإضافة إلى نماذج للبلديات لتنفيذ فعاليّات التوعية الخاصة بها حول هذه القضيّة. ومن المهمّ التعاون مع البلديّات المشتبه في وجود مقابر جماعيّة في نطاقها.

التواصل مع واضعي السياسات والقيادات الدينيّة

يمكن منظّمات المجتمع المدني المعنيّة مساعدة الهيئة الوطنيّة في تحديد جهات التنسيق الرئيسيّة لدى الأحزاب السياسيّة في ما يتعلّق بالتعامل مع الماضي وقضية المفقودين والمخفيين قسرًا، بغية المباشرة في محاولات ممارسة الضغوط على واضعي السياسات من خلال الهيئة

الوطنيّة، بالإضافة إلى مناقشة المواضيع الحساسة مثل المقابر الجماعيّة. والأمر سيّان في ما يتعلّق بالقيادات الدينية، نظرًا لقدرتها المستمرة على التأثير في الأفراد والمجتمعات وقادة الأحزاب السياسيّة ولما تحظى به من احترام كبير في المجتمع اللبناني.

بناء قدرات الهيئة الوطنيّة

معالجة ظروف العمل الصّعبة للهيئة الوطنيّة

في ضوء الأزمات اللّبنانيّة المتزامنة، من المهمّ الاستمرار في بناء قدرات المفوّضين وإعادة النّظر في ظروف عملهم، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بالميزانيّة والموارد، للسماح لهم بأداء ولايتهم. ويجب على الجهات المعنيّة والجهات ذات العلاقة أن تعمل على توفير ظروف العمل الملائمة للهيئة الوطنيّة، بما يتناسب مع الظّروف المتغيّرة.

ضمان استمراريّة المعرفة

في نهاية فترة الخمس سنوات، يتعيّن على كل عضو في الهيئة الوطنيّة السعي لإنشاء وثيقة تسليم، من شأنها إبلاغ الأعضاء الجدد بالتقدم المُحرز والتحديات والموارد ومجالات التدريب الرئيسيّة، بالإضافة إلى الدروس المكتسبة. ومما لا شكّ فيه، أنّ دعم منظّمات المجتمع المدني يمكن أن يساعد في وضع هيكلية وثائق التسليم هذه بالتعاون مع الهيئة الوطنيّة.

ومن الضروريّ أيضًا التأكّد من تحميل جميع وثائق ومستندات الهيئة الوطنيّة على موقعها الإلكتروني، توخيًا للشفافيّة والاستمراريّة وإمكانيّة الوصول إلى المعلومات. وقد حالت دون ذلك، حتى الآن، القيود المتعلّقة بالتمويل والموظفين. ويمكن منظّمات المجتمع المدني المعنية تقديم الخبرة والمساعدة في هذا الإطار، إلى أن تحصل الهيئة الوطنيّة على الموارد البشريّة والماليّة الكافية لتتمكّن من الاضطلاع بهذه المهمة بمفردها.

الحفاظ على الذاكرة المؤسسيّة

لقد أتيحت الفرصة لأعضاء الهيئة التعلّم من الأمثلة الدوليّة من خلال زيارة كولومبيا. لذا، ينبغي تكرار مثل هذه الفرص وغيرها من تجارب بناء القدرات للتعلّم من الحالات الأخرى وتوسيع نطاقها لتشمل المفوّضين الجدد. ومن التّوصيات الإضافيّة المتعلّقة بالاستدامة والاستمراريّة تمديد فترة ولاية نصف المفوّضين بطريقة تتداخل مع مدّة ولاية المفوّضين الجدد.

المساهمة في تخليد الذكرى

لا بدّ من إنشاء نصب تذكاري بالاشتراك مع الأشخاص الذين كانوا مخفيين سابقًا وأُسَر الأشخاص الذين ما زالوا في عداد المفقودين والمخفيين قسرًا، بغية إحياء ذكرى جميع المفقودين والمخفيين قسرًا بطريقة تتّسم بالمشاركة بدلاً من فرضها فرضًا. ومثل هذا النصب التذكاري من شأنه أن يساهم في تخليد ذكرى المفقودين والمخفيين قسرًا.

تدريب أعضاء الهيئة الوطنيّة والموظّفين التقنيين

تتمثّل إحدى التوصيات بتخصيص جزء من الميزانية السنويّة الخاصة بالهيئة الوطنيّة لتمويل تدريب أعضائها وموظّفيها التقنيين. ويمكن أن تتولّى الهيئة الوطنيّة تحديد هذا المبلغ النقدي بالتعاون مع منظّمات المجتمع المدني المعنية التي تستطيع أن تُسهّل أو تدعم هذا التدريب. وتجدر الإشارة إلى أنّ توفير التمويل لهذه الغاية قد يتطلّب تعديلاً بواسطة مرسوم صادر عن مجلس الوزراء، ولكن سيكون من الأسهل والأكثر استدامة استخدام جزء من الميزانية السنويّة بدلاً من السعي للحصول على المنح الخارجيّة المعتمدة سنويًا. وفي حال تعذُّر تحقيق هذا الأمر، يمكن المجموعاتِ التي تعمل على هذه القضية تطوير وحدات تدريبيّة عبر الإنترنت يركّز كلّ منها على موضوع تدريب محدد مرتبط بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا، وضروري لأعضاء الهيئة الوطنيّة لكي ينفذوا عملهم. ولا بدّ من إنشاء ذلك بالاشتراك مع أعضاء الهيئة الوطنيّة الحاليين، على أن يُطلَب من أعضاء الهيئة الوطنيّة الجُدد استكماله.

تدريب أعضاء منظمات المجتمع المدني

من الضروري أيضًا توفير التدريب لأعضاء منظمات المجتمع المدني بحيث يصبحون ملمّين بطُرق دعم الهيئة الوطنية في عملها. ونظرًا إلى أن الهيئة لا تضم حاليًا أي موظفين، ينبغي أن يستهدف التدريب، كأولوية، أعضاء منظمات المجتمع المدني الذين يمتلكون الخبرة العمَلية في قضية المفقودين والمخفيين قسرًا، والذين يعملون على هذه القضية، لتمكينهم من تقديم الدعم إلى الهيئة. وينبغي تقديم التدريب المناسب أيضًا لأعضاء هذه المنظمات الذين لا يمتلكون الخبرة المطلوبة، لكنهم يرغبون في المساعدة.

جمع البيانات

يَعتبِر الأفراد الذين جرت مقابلتهم أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الجهة الأكثر مصداقيةً وقدرةً على قيادة عملية جمع البيانات وتبويبها إلى

حين أن تتمكّن الهيئة الوطنية من تولّي هذه المهمة. وبإمكان الموظفين الميدانيين المُدرَّبين من مختلف منظمات المجتمع المدني مساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال تزويدها بقوائم تحتوي على معلومات الاتصال بأُسَر المفقودين والمخفيين قسرًا التي يملكونها، وذلك بعد طلب موافقة هذه الأُسَر على مشاركة معلوماتها مع اللجنة. وكبديل لذلك، يمكن أن توفر اللجنة التدريب للموظفين الميدانيين لمساعدة الهيئة الوطنية في جمع المعلومات من خلال إجراء استبيان اللجنة في المناطق التي يعملون فيها والتي سبق أن بنَوا فيها صلات وروابط مع المجتمعات المحلية. ويُعتبَر طلب الدعم من البلديات مهمًا في هذا السياق حيث إنه سيسهّل عملية توحيد البيانات.

بإمكان الهيئة الوطنية تقديم المساعدة من خلال التواصل مع قوى الأمن الداخلي ووزارة الدفاع والوزارات المعنية الأخرى لطلب التقارير والوثائق التي تملكها بشأن المفقودين والمخفيين قسرًا والتي قد تساعد في المهمة المذكورة، بما يشمل التقارير الاستخباراتية الصادرة عن الأجهزة الحكومية خلال الحرب.

التواصل مع أبناء الجاليات اللبنانية في الخارج

من المهم جمع المعلومات من أبناء الجاليات في الخارج، وبإمكان الهيئة الوطنية القيام بذلك من خلال برنامج للتواصل تُشارِك فيه السفارات والقنصليات والأندية اللبنانية في الخارج من طريق وزارة الخارجية وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في البلدان المعنية، لجمع البيانات وإعداد ورقة معلومات فردية عن كلّ شخص من المفقودين والمخفيين قسرًا، تماشيًا مع جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحالية في مجال جمع البيانات في لبنان.

توصيات مهمة أخرى

حماية المقابر الجماعيّة واستخراج الجثث

تُنصح الهيئة بوضع وتنفيذ استراتيجيّة وطنيّة منسّقة وحملة بشأن المقابر الجماعيّة تشمل جميع أصوات أصحاب المصلحة. لا يرتبط ذلك فقط بمناقشة ما يجب فعله في ما يخصّ المقابر الجماعية، بل بتحديد ما يمكن وما يجب إبلاغه للجمهور العام في هذا الخصوص. ينبغي أن ينطلق هذا العمل في أسرع ما يمكن نظرًا إلى استمرار احتمال فقدان مواقع المقابر الجماعية نتيجة شق الطرقات وتطوير المشاريع العقارية. ومن الموصى به أن تقوم الهيئة بإدراج منظمات المجتمع المدني المتخصصة والمنظمات

الدولية العاملة في قضية المفقودين والمخفيّين قسرًا طوال هذه العملية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني هذه أيضًا أن تدعم الهيئة في مناصرة وتنفيذ هذه الإستراتيجية والحملة ذات الصلة.

الإتجار بالأطفال

ينبغي أن تناقش الهيئة الوطنية بالتعاون مع مجموعات المجتمع المدني المعنية القضيةَ الصعبة المتعلقة بالأطفال الذين جرى الاتجار بهم ونقلهم إلى خارج الحدود خلال الحرب الأهلية وبعدها، ومنحهم صفة المفقودين والمخفيين قسرًا، والنظر في الطُّرق الممكنة لمساعدتهم. يمكن أن يشمل ذلك إعداد قاعدة بيانات منفصلة للأطفال المفقودين أو المخفيين قسرًا.

تقديم الدعم للمخفيين السابقين وأُسَرهم

يُعتبر أقارب المفقودين والمخفيين قسرًا، وكذلك المفقودون والمخفيون قسرًا السابقون، مجموعاتٍ مستضعفة جدًا في المجتمع، نظرًا إلى الأثر الكبير الذي خلّفته الحرب عليهم، أكان من الناحية النفسية والعاطفية التي سيعانون أعباءها طوال السنوات المقبلة، أم من الناحية الاقتصادية نتيجة الخسائر التي تكبدوها والفرص التي خسروها. وبالتالي، من الضروري أن تضع الهيئة الوطنية استراتيجيةً لطلب مساعدة الحكومة اللبنانية في دعم الأفراد المنتمين إلى هذه المجموعات ماليًا وقانونيًا، بل طبيًا أيضًا. وتكتسب ضرورة إقرار الحكومة اللبنانية بالصعوبات التي واجهها المفقودون والمخفيون قسرًا السابقون القدرَ نفسه من الأهمية، وذلك للاعتراف باحتياجاتهم وتوفير المساعدة لهم. ويوصى بإنشاء وحدة متخصصة ضمن الهيئة الوطنية لتقديم المساعدة في هذا السياق.

دعم الهيئة الوطنية في عملها التنفيذي

بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المعنية، ينبغي أن تعمل الهيئة الوطنية على بناء ائتلاف لدعمها في عملها. يبدأ ذلك بوضع خريطة وإعداد قائمة شاملة بمنظمات المجتمع المدني المعنية بقضية المفقودين والمخفيين قسرًا وبالمموّلين والأموال المخصصة للتعامل مع المرحلة الماضية و/أو قضية المفقودين والمخفيين قسرًا. سيساعد ذلك أيضًا في محاولات تأمين التمويل الإضافي لدعم عمل الهيئة، خصوصًا في ظل محدودية الموارد الحكومية وأرجحية استمرار هذا الوضع على حاله في السنوات المقبلة.

التيسير أو الوساطة في الحوار، والجهود على مستوى الأحزاب السياسية

شدّد ممثلو الأحزاب السياسية الذين جرت مقابلتهم على رغبة أحزابهم في التعاون مع الهيئة الوطنية، وسلطوا الضوء على ضرورة تنسيق الجهود. يمكن للهيئة الوطنية أداء دور الميسّر أو الوسيط لتحقيق هذا الهدف وإتاحة المزيد من الحوار والتآزر بين الأحزاب السياسية، وتمكين عقد المناقشات الجماعية للتفكير في طُرق لتعزيز الوحدة ومعالجة المحاور والمواضيع الرئيسية في ما يتعلق بقضية المفقودين والمخفيين قسرًا.

المراجع

منظمة العفو الدولية. 2019. 'لبنان: من حق أهالي المختفين معرفة مصير أحبائهم'. *منظمة العفو الدولية*.
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2019/04/lebanon-the-right-to-know-for-the-families-of-disappeared/

منظمة العفو الدولية. 2016. 'وفاة ناشط في مجال حقوق الإنسان قاد الجهود للكشف عن مصير المختفين اللبنانيين'. *منظمة العفو الدولية*.
https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2016/11/death-of-human-rights-activist-who-led-efforts-to-uncover-fate-of-lebanons-disappeared/

بيل، جينيفر. 2023. 'مفقودو لبنان: البحث المضني عن الإجابات مستمر بعد 48 عامًا على اندلاع الحرب الأهلية'. (Lebanon's Missing: Painful Search for Answers Continues 48 Years after Civil War) موقع قناة العربية.
https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2023/04/28/How-Lebanon-s-civil-war-led-to-an-a-near-five-decade-wait-for-its-missing-people

هويجن، ساسكيا وألكسي توما. التاريخ غير محدد. '#كسر_القالب: الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العربي وسعيها إلى التأثير في صنع السياسات' (#Breaking_The_Mold: Arab Civil Society Actors and their Quest to Influence Policy-Making). *معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت*.
https://aub.edu.lb/ifi/Documents/programs/civil_society_actors_and_policy_making/projects/breaking-the-mold/case_8_the_missing_and_disappeared.pdf

المركز الدولي للعدالة الانتقالية. 2014. 'العجز عن التعامل مع الماضي: أي تكلفة على لبنان؟' (Failing to Deal with the Past: What Cost to Lebanon?) *المركز الدولي للعدالة الانتقالية*.
https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Lebanon-Impunity-Report-2014.pdf

المركز الدولي للعدالة الانتقالية. 'لبنان'. *المركز الدولي للعدالة الانتقالية*.
لبنان | International Center for Transitional Justice (ictj.org)
https://www.ictj.org/location/lebanon

منصة 'أرشيف ذاكرة لبنان' (Lebanon Memory Archive). التاريخ غير محدد.
المقابر الجماعية الغير معلّمة في لبنان. *منصة 'أرشيف ذاكرة لبنان'*.
https://www.lebanonmemory.com/unmarked-and-mass-graves-in-lebanon-ar

منظمة 'الحركة القانونية العالمية' (Legal Action Worldwide). 2021. 'بعدُن: الاحتياجات القانونية والطبية والنفسية لأُسَر المختفين' (Ba'adon: The Legal, Medical, and Psychological Needs of the Families of the Disappeared).
هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان.
https://lebanon.unwomen.org/sites/default/files/2022-08/Needs%20assessment%20report-Families%20of%20Missing%20and%20Disappeared%20-%2031.3.22_1.pdf

مورفي، كارا. 2006. 'الأزمة اللبنانية وأثرها على المهاجرين واللاجئين'. (The Lebanese Crisis and Its Impact on Immigrants and Refugees).
معهد سياسات الهجرة.
https://www.migrationpolicy.org/article/lebanese-crisis-and-its-impact-immigrants-and-refugees

البرلمان اللبناني. 2018. 'القانون رقم 105: المفقودين والمخفيين قسرًا'.
البرلمان اللبناني.
https://www.lp.gov.lb/LawDetails.aspx?Id=1824

سعادة، ريان. 2021. 'حول الحرمان من العدالة: علامة استفهام حول العفو والنسيان في لبنان ما بعد النزاع'. (On Justice Denied: Interrogating Amnesty and Amnesia in Post-Conflict Lebanon) *مجلة ييل للشؤون الدولية*.
https://www.yalejournal.org/publications/on-justice-denied-interrogating-amnesty-and-amnesia-in-post-conflict-lebanon

شاعري-يزدي، روشاناك. 'محو الآثار باختبارات الحمض النووي: الأمن العسكري السوري وسياسات المقابر الجماعية في لبنان ما بعد 2005'. (Erasing Traces with DNA Tests: Syrian Military Security and Mass Grave Politics in Post-2005 Lebanon). *أنثروبولوجيكال كوارترلي* (2021): 65-92.

توما، ألكسي وميرا زغبور. 2020. 'الحقيقة والكرامة والعدالة - قضية المفقودين والمخفيين قسرًا في لبنان'. (Truth, Dignity, and Justice - The Case of the Missing and Forcibly Disappeared in Lebanon) *معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت*.
https://aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200710_the_disappeared_english.pdf

أُمَم للتّوثيق والأبْحاث والسفارة السويسرية في لبنان. 2019. 'القانون رقم 105: قانون حول المفقودين والمخفيين قسرًا'. (Law 105: Law on Missing and Forcibly Disappeared Persons). أُمم للتوثيق والأبحاث.
https://www.umam-dr.org/Uploads/2020-05/PublicationPDF1.pdf

البعثات الدائمة للأمم المتحدة. 1989. 'اتفاق الطائف'. *البعثات الدائمة للأمم المتحدة*.
https://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_taif_agreement_english_version_.pdf

فارزي، شانغيز م. 2016. 'الأطفال المختفون في لبنان: الجانب المظلم للتبني الدولي'. (Lebanon's Disappeared Children: The Darker Side of International Adoption). *ميدل إيست آي*.
https://www.middleeasteye.net/features/lebanons-disappeared-children-darker-side-international-adoption

واديل، كافيه. 2018. 'البحث اليائس عن المقابر الجماعية في لبنان'. (The Desperate Search for Lebanon's Mass Graves) *ذا أتلانتيك*.
https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/04/lebanon-civil-war-burial-missing/558632/

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المنظمة الرائدة في الأمم المتحدة التي تكافح لإنهاء الظلم المتمثل في الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ. من خلال العمل مع شبكتنا الواسعة من الخبراء والشركاء في 170 دولة، نساعد الدول على بناء حلول متكاملة ودائمة للناس وكوكب الأرض.

أوراق السياسة العامة هي أوراق بحثيّة معمّقة تُعنى بمسائل سياساتية هامة وتسلط الضوء على موضوعات متعلقة بالحوكمة والتنمية من زاويةٍ جديدة.